Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 3, Supplement 1, 2025, 6670

Deanship of Scientific Research

Methodology of Achieving the book (Al -*Mahasen Wa Al-Addad*) between Van Vloten and Arab Publishers

Muslih Abdel Fattah Muslih Najjar [1]*, ***Reham Ahmed Mahmoud El Dhuieb***[2]

[1] Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, The Hashemite University, Zarqa, Jordan.

[2] Abbasid literature and criticism, The Hashemite University, Zarqa, Jordan.

Received: 16/1/2024
Revised: 25/2/2024
Accepted: 18/3/2024
Published online: 20/2/2025

* *Corresponding author:*
muslih@hu.edu.jo

Citation: Najjar, M. A. F. M., & El Dhuieb, R. A. M. (2025). Methodology of Achieving the book (Al- Mahasen Wa Al-Addad) between Van Vloten and Arab Publishers. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(4), 6670.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i4.6670

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

analyze the methodology of one of the figures of the Dutch Orientalist school in achieving a book from Abbasid literature. The Orientalist is Gerlof van Vloten (1866–1903) in his publication of the book (*Al-Mahasen Wa Al-Addad*) attributed to al-Jahiz. This study focuses on comparing his work with editions and investigations published in the Arab and Islamic world.

Method: The study examines the phenomena of investigation and its aspects. It then compares between Van Vloten's method and the methods of Arab researchers in terms of describing dimensions, details, and studied phenomena, which include: manuscript of the book, publication introductions, and indexes.

Results: The study highlights differences between the Dutch publication and Arabic/Islamic editions. These lie in the major elements: the diligence of the Dutch publisher in comparing manuscript copies, and the mechanism used in dealing with the deterioration of some manuscript pages, in addition to his attention to supplementary research elements. Regarding Quranic verses, he documented them with the chapter and verse numbers and prioritized not focusing on investigating poetic verses. It is worth mentioning that the Dutch publisher referred to six manuscripts of the book, while the other editions did not refer to any manuscript but relied solely on the Dutch edition.

Conclusion: The study concludes the need for some Arabic heritage books, which are manuscripts, to have Arabic investigations that are more thorough and committed to the principles of the investigation process.

Keywords: Van Vloten, Arab scholars, al-Jahiz, Al-Muhassan Wal'addad, investigation, comparison.

منهجيّة تحقيق كتاب (المحاسن والأضداد) بين فان فلوتن والمحقِّقين العرب

مصلح عبد الفتاح مصلح النّجار [1]*، ***رهام أحمد محمود الذويب*** [2]

[1] قسم اللغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الهاشميّة، الزرقاء، الأردن.

[2] قسم الأدب العباسيّ ونقده، الجامعة الهاشميّة، الزرقاء، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تحليل منهج علم من أعلام المدرسة الاستشراقيّة الهولنديّة في تحقيق كتاب من الأدب العباسيّ، والمستشرق هو فان فلوتن Gerlof van Vloten (1866–1903 م) في نشرة كتاب (المحاسن والأضداد) المنسوب إلى الجاحظ. وبعد استجلاء منهجه يهتم البحث بمقارنة صنيعه بطبعات وتحقيقات نُشرت في العالم العربيّ، والعالم الإسلاميّ.

المنهجية: تقوم الدراسة برصد ظواهر التحقيق، ومظاهره، لفحص أبعاد عناية المحقِّقين بعناصر التحقيق في الطبعات؛ ثم تقارن بين طريقة فلوتن وطرائق المحقِّقين العرب؛ من حيث وصف الأبعاد، والتفاصيل، والظواهر المدروسة، وهي: مخطوطات الكتاب، والتقديم للنشرة، والفهارس.

النتائج: تخلص الدراسة إلى وجود فوارق بين النشرة الهولنديّة، والطبعات العربيّة والإسلاميّة؛ تكمن في عناصر أهمّها: اجتهاد صاحب النشرة الهولنديّة في المقابلة بين نُسخ المخطوطة، وإفراده مساحة كبيرة للمُقابلة بين النسخ المتعددة، والآليّة المتّبعة في التعامل مع تآكل بعض أوراق المخطوطة، ومن ذلك أيضًا اهتمامه بالمكمّلات التحقيقيّة من تقديم للنشرة، وفهارس؛ فقدّم للنشرة باللغة الفرنسيّة، ولكنّه لم يعتنِ بالضبط الكامل أو بضبط كلّ ما يحتمل اللبس، وقد أهمل صاحب النشرة الهولنديّة كذلك همزة القطع إهمالاً كبيرًا، إلى جانب عدم توظيفه علامات الترقيم بصورة كافية، وأمّا الآيات القرآنيّة فقد وثّقها رقم السورة والآية، وغلب على تحقيقه عدم الاهتمام بتخريج الأبيات الشعريّة، وجدير بالذّكر أنّ صاحب النشرة الهولنديّة قد رجع إلى ست مخطوطات للكتاب، في حين لم ترجع الطبعات العربيّة والإسلاميّة إلى أيّة مخطوطة، وإنّما اعتمدت على النشرة الهولندية فحسب.

الخلاصة: تخلص الدراسة إلى حاجة بعض الكتب التّراثيّة العربيّة المخطوطة إلى تحقيق عربيّ أكثر استقصاء والتزامًا بأصول عمليّة التحقيق.

الكلمات الدالة: فان فلوتن، المحققون العرب، الجاحظ، المحاسن والأضداد، تحقيق، مقارنة.

مقدمة

كانت فكرةُ بَعْثِ آثار الجاحظ محطّ عِناية عددٍ من المستشرقين على نحو واضح، وقد تناولت الكتاباتُ الاستشراقيّة المُختلفة الجاحظَ وإنتاجَه المُتنوّع، مُركِّزةً في ذلك على إنتاجه الأدبيّ الذي ميَّزه بوَصْفِهِ أحدَ أهمّ أُدباء العَصْر الذي عاش فيه، إضافة إلى تناولها الفِكْرَ الفلسفيّ للجاحظ (الهنسي، 2015)، ومن أبرز المُستشرقين الذين درسوا نِتاج الجاحظ (فان فلوتن) Gerlof van Vloten (1866–1903) ، و"هو من المُستشرقين الأوائل الذين تناولوا آثارَ الجاحظ في ميدان عِلْم الطبيعة بالتحقيق والنشر والتحليل، وأهمّ دراسة له في هذا المجال تلك التي تناول فيها كتابَ (الحيوان)، وهي بعنوان:

Ein arabischer Naturphilosoph im 9.Jahrhumdert: al- Gahis.

أي: "عالمٌ وفيلسوفٌ طبيعيٌّ من القرن التاسع الميلاديّ: الجاحظ"، وقد نشرها في العام 1897م باللغة الهولنديّة، ثم ترجمها (أوسكار ريشر) OSKAR RESCHER (1883- 1970) إلى الألمانيّة، ونشرها في العام 1918م" (يوسف، 1994، ص93).

هذا فيما يتّصل بدوائر الاستشراق الأجنبيّة، أما في البيئات العربيّة فعُدَّ الرُبع الأوّل من القرن العشرين الفترة الحاسمة في تاريخ إحياء تُراث الجاحظ في البيئات العربيّة؛ إذ ظهر فيها عددٌ من كتبه المشهورة، ولم يقتصر الاهتمام في تلك الفترة على إخراج الآثار المُثبَتة نِسبتُها إلى الجاحظ، بل ظهرت بعضُ الآثار المنسوبة إليه من دون تأكيد، وفي مُقدّمتها: كتاب (المحاسن والأضداد).

وفي الرُبع الثاني، استمرّت حركةُ نشر آثار الجاحظ في اتجاهَيْن: الأوّل أخذ على عاتقه بعثَ الآثار التي لم يسبق نشرُها من قبل، وأمّا الاتجاه الآخر فكان هدفُه إخراج الآثار المنشورة مُسبَقًا إخراجًا يقتدي بقواعد التحقيق العلميّ الحديثة. وفي الرُبع الثّالث من القرن العشرين، تتابعت جُهود الدارسين في استخراج ما لم يُنشر من تُراث الجاحظ، ويُلاحظ أنّ عددًا من المجاميع برزت في هذه الحقبة أيضًا (الدروبي، 1994، ص200).

أما الفترة الواقعة بعد العام 1975م، فقد اهتمّت بإخراج الآثار ضمن مجاميع مُفردة، على اختلافٍ بينها في القِيمة والمُستوى والأسلوب والغاية، فإذا كان بعضها يقوم على تحرّي الأصول العلميّة في النشر والتحقيق، فإنّ بعضها الآخر كان هدفُه تيسيرَ الاطلاع على هذه الآثار، وتقديمها بما يُناسب التحصيل المعرفيّ للقارئ غير المُختصّ (الجاحظ، 1978، ص135-256).

وتنظر هذه الدراسة في نشرة فان فلوتن لكتاب الجاحظ (المحاسن والأضداد) والطبعات العربيّة التي حقّقت الكتاب، وذلك بالبحث في عدد من العناصر، وهي: مخطوطات الكتاب التي اعتُمِدت في التحقيق، والتقديم للطبعة والتحقيق، والفهارس، ومُعالجة تآكل بعض أوراق المخطوطة، والضَّبْط بالحركات، وتصحيح الأغلاط، والزيادة والحذف، والتغيير والتبديل، والتعليق وشرح المعاني والمصطلحات، وتخريج الآيات القرآنيّة وضبطها، وعَزْو الأبيات الشعريّة وضبطها، وترجمة الأعلام وتخريجها، والتعريف بالأماكن وضبط أسمائها.

نَسَب هذا الكتاب إلى الجاحظ عددٌ من القدماء، وتابَعهم في هذه النسبة نفرٌ من المُعاصِرين (الدروبي، 1994، ص205)، وقد أيّدت هذه النسبة نشراتُ الكتاب الصادرة في ليدن عام 1898م (الجاحظ، 1898، الغلاف)، وفي القاهرة عام 1906م (الجاحظ، 1906، الغلاف)، وفي القاهرة أيضًا عام 1912م (الجاحظ، 1912، الغلاف)، وفي العام 1914م (الجاحظ، 1914، الغلاف)، وفي صيدا في عام 1950م (الجاحظ، 1950، الغلاف)، وفي بيروت عام 1969م (الجاحظ، 1969، الغلاف)، وفي عام 1986م (الجاحظ، 1986، الغلاف)، "أمّا النشرة التي أصدرها علي أبو ملحم في بيروت في العام 1991م، فمع أنّ ناشِرها نصَّ على أنها (لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ المتوفى سنة 255هـ)، كما هو واضح على غلافها، إلا أنه أورد - في مُقدّمتها- أدلّةً تُثبِت عكس ذلك تمامًا، وبالإضافة إلى نشراتها العربيّة، ظهرتْ ترجمتُها الألمانيّة على يد ريشر" (الدروبي، 1994، ص205).

وتنظر هذه الدراسة في طبعات كتاب (المحاسن والأضداد)، وتُقابل بين طبعة فان فلوتن في العام 1898م وستّ طبعات عربيّة وإسلاميّة، هي: طبعة محمد أمين الخانجي عام 1906م، وطبعة فوزي عطويّ عام 1969م، وطبعة عاصم عيتانيّ عام 1986م، وطبعة علي أبو ملحم عام 1996م، وطبعة يوسف فرحات عام 1997م، وطبعة انتشارات الشريف الرضيّ (طهران) في العام 2002م.

أوّلًا- مخطوطات الكتاب:

يشتغل (فلوتن) على ستّ مخطوطات لهذا الكتاب ويُرتّبها كما يأتي (الجاحظ، 1898،صVI):

1. المخطوطة رقم 4259 من مكتبة جامع آية صوفيا في القسطنطينيّة، ويرمز لها بـ (C).
2. المخطوطة رقم 1482 من مكتبة داماد زاده القاضي عسكر محمد مراد القسطنطينيّة، التي جعلها مع مخطوطة رقم 1012 من ليدن في كتاب واحد، ويُعلّل ذلك بأن الجزء الموجود في ليدن هو الجزء الثاني من مخطوطة القسطنطينيّة، ويرمز لها بـ (L).
3. المخطوطة رقم 755 في المتحف الآسيويّ في سانت بطرسبرغ، ويرمز لها بـ (P).
4. المخطوطة رقم 7308 في المتحف البريطانيّ، ويرمز لها بـ (M).
5. المخطوطة رقم 3089 في المتحف البريطانيّ، ويرمز لها أيضًا بالرمز (M).
6. المخطوطة رقم 94 في المكتبة الوطنيّة والملكيّة في فيينا، ويرمز لها بـ (V).

وعند التأمّل في الطبعات غير الأوروبيّة نجد أنّ طبعة الخانجي لم تذكر مخطوطات الكتاب، وكذلك الحال في تحقيقات فوزي عطويّ، وعاصم

عيتانيّ، ويوسف فرحات، ونشرة انتشارات الشريف الرضيّ، وكذلك الحال مع ما قدّم له وبوّبه وشرحه علي أبو ملحم، فعلى الرغم من أنّه ذكر مخطوطة (مراد القسطنطينيّة) في كتابه (رسائل الجاحظ: الرسائل الكلاميّة)، فقد ذيّله بمخطوطات كُتب الجاحظ ونشراتها، فيذكر أن المخطوطة موجودة في المتحف البريطانيّ تحت الرقم (1128)، وفي مراد ملا تحت رقم (1842) (الجاحظ، 2002، ص401-402)، فلم يحظَ وصفُ مخطوطة هذا الكتاب بالحديث في أيّة طبعة من الطّبعات غير الأوروبيّة.

ثانيًا- (التقديم للنشرة: مُقارَبات ومُفارَقات):ويتكوّن تقديمُ نشرة (فلوتن) من تسع صفحات، يتحدّث فيها عن دور (فكتور روزيـــن) V.R. Bon Rosen(1849 - 1908) في تزويده بأعمال وَضَعَها عن الجاحظ، وما جمعه من مخطوطات، فيُقابل بين مخطوطة المتحف الآسيويّ في سانت بطرسبرغ، ومخطوطة المتحف البريطانيّ والمكتبة الملكيّة والإمبرطوريّة في فيينا، وما سمحت له رحلته إلى الشرق من رؤيته (الجاحظ، 1898، صV)، ثم يشكر مدير الأرشيف في وزارة التعليم العامّ في القسطنطينيّة، وما قدّمه من إشراف على طباعة هذه النشرة بالحروف الشرقيّة (الجاحظ، 1898، صVI)، ويضع فلوتن مخطوطات هذا الكتاب -وهي ستّ مخطوطات- ويُرتّبها ثم يُقابل بينها ويَصِفُها.

ويشرعُ بعد ذلك بالحديث عن نسبة الكتاب إلى الجاحظ على الرّغم من هذا العدد كلّه من المخطوطات، ويُعرّف بالكاتب، ويذكر بداية هذا الكتاب، ليصل إلى أنه مأخوذ من كتاب (الحيوان)، ذاكرًا الكثير من الأدلّة على ذلك (الجاحظ، 1898، صVIII)، ويُقابل (فلوتن) بين كتابَيْ (المحاسن والأضداد)، و(المحاسن والمساوئ) لينتهي إلى كونهما يشتركان في أصل واحد، إلا أنّ كتاب (المحاسن والأضداد) أكثر اختصارًا من كتاب البيهقيّ(295-320هـ)، وقد مكّنه الاطّلاع على كتاب (المحاسن والمساوئ) من فَهْم كتاب (المحاسن والأضداد)، وسدّ العديد من الفجوات (الجاحظ، 1898،صIX)، وهذا ما يؤكده محمد أبو الفضل إبراهيم في مقدّمة تحقيقه لكتاب (المحاسن والمساوئ) لإبراهيم بن محمد البيهقيّ؛ إذ يقول: "وكان من أهمّ الكتب التي أفدتُ منها في هذا السبيل، كتاب (المحاسن والأضداد) المنسوب إلى الجاحظ في نشرة (فلوتن)، والكثير من نصوص الكتابَيْن تكاد تكون متّحدة، والأخبار مشتركة، ممّا يحمل على الظّنّ أنّ مؤلّفهما واحد، أو أنّهما كتابان أُخذا من أصلٍ مشترك" (البيهقي، د.ت،ج1،ص4).

إنّ اشتراك الأخبار في كلا الكتابَيْن قد يحمل القارئ على الظنّ أن لهما أصلًا مشتركًا، غير أنّ المتأمّل فيهما يلمح أنّ الموضوعات والأخبار في كتاب (المحاسن والمساوئ) أكثر منها في كتاب (المحاسن والأضداد)؛ إذ رصدت الدراسةُ اشتراكَ الكتابَيْن في أربعة عنوانات، غير أنّ كتاب (المحاسن والمساوئ) جاء بعدد أكبر من العنوانات من كتاب (المحاسن والأضداد)، على أنّها ترى أنّ الأخير يبدو كأنّه مُختصر للأوّل، فيرى القارئ -على سبيل المثال لا الحصر- أنّ في (محاسن الولايات) خبرًا واحدًا في كتاب (المحاسن والأضداد)، وهو خبر عزل الحجّاج بن يوسف عن الحجاز(الجاحظ، 1898، ص63-64)، في حين يجد في كتاب (المحاسن والمساوئ) تحت العنوان نفسه عدّة أخبار، وهي: خبر إبراهيم السنديّ والمأمون، وخبر محمد بن واضح والمأمون، وخبر عزل الحجّاج عن الحجاز (البيهقي، د.ت، ج1، ص157-159).

لقد بذلَ (فلوتن) جُهدًا في تدقيق النُّصوص الواردة في كتاب (المحاسِن والأضداد)، وتصحيح نِسبتها إلى صاحبه، ولكن مع ذلك تظلّ سُحُب من الشّكّ مُعترِضَةً في سماء ذلك الكتاب، وهي "الدراسة الخارجيّة، وتظلّ في حاجة إلى آليّة أُخرى، تتمثل في "دراسة النصّ من الداخل"، والكشف عن منهجه وخصائصه، ثم مُقارَنتها بمنهج مَن تُنسب إليهم تلك الكتبُ وخصائصهم، بعد استقرائها من جُملة المؤلَّفات التي ثَبتتْ نسبتُها إليهم، وهذا ما تطرّق إليه (فلوتن) ولو على استحياء في تقديمه للنشرة" (أبو رحمة، 2016).

أمّا طبعة الخانجي فتكتفي بترجمةٍ للجاحظ عوضًا عن التّقديم، فتذكر اسمه ولقبه ولمحة عن حياته ومعاشه، وتُورِدُ بعض تصانيفه، وبعض المواقف التي مرّت به، نحو محاولته تأديب أبناء المتوكّل، ووفاته (الجاحظ، 1906، ص5-6)، وذلك من غير توثيق هذه المعلومات؛ إذ لا تحتوي هذه النشرة على هوامش.

ويتكون تقديم طبعة عطويّ من صفحة واحدة، فتجدها قد قصّرت في الوصف، فتذكر موضوع الكتاب؛ وهو جَمْعُ محاسن الأمور ومساوئها، وتذكر المآخذ على الكتاب، ومنه قوله: "لن تعثر في هذا الكتاب على البحث المُتعمِّق، والفكرة المجدّدة، والمنطق الساحر...، ولك أن تأخذ، حشو كتابه هذا، بالألفاظ النابية التي يمجّها الذوق الأدبيّ السليم" (الجاحظ، 1969، ص3).

أمّا تقديم طبعة عيتانيّ فيتكوّن من صفحة ونصف الصفحة، وكان مُجملًا في مُعظمها؛ إذ بدأ بفِقرة طويلة من الحمد والاستغفار، ثم فِقرة يُبدي فيها رأيه في الجاحظ وأعماله، وفقرة أخرى يتحدّث فيها عن كتابه وموضوعاته، ويُطلق عليه وصف (أحد الكتب الأدبيّة النفيسة) (الجاحظ، 1986، ص5-6).

ويتكوّن تقديم طبعة علي أبو ملحم من اثنتي عشرة صفحة، تضمّنت موضوعات شتى، منها: صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه؛ إذ لم تذكر المصادر هذا الكتاب ضمن مؤلّفات الجاحظ باستثناء الخزانة للبغداديّ (الجاحظ، 1996، ص5)، وعندها يذكر نشرات هذا الكتاب، وما نُسِب منها إلى الجاحظ، ويُشير إلى رأي شارل بِلّات في نحل نسبة هذا الكتاب (الجاحظ، 1996، ص5).

ويصفُ أبو ملحم مقدّمةَ الكتاب لعلَّه يخرج بنتيجة تُظهر صحّة نسبته إلى الجاحظ، ويستقرّ رأيُه على أن هذا الكتاب ليس للجاحظ، على الرغم من كونه ينتحل أسلوبَه في بعض القضايا، ويأخذ صفحات من كتبه المختلفة؛ نحو كتاب (البيان والتبيين) وغيرها من الكتب، ويُشير أيضًا إلى الخَلَل

الذي اعترى الكتاب من الناحية الزمنيّة؛ إذ ورد فيه ذِكْر عبد الله بن المعتز عدة مرّات مُرفقًا بنماذج من شعره وأقواله، على الرغم من أنه عاش بعد الجاحظ(الجاحظ، 1996، ص6-9).

وينتقل في حديثه إلى كتاب (المحاسن والمساوئ) للبيهقيّ، فأخذ يُقابل بين الكتابَيْن ويُناقش آراء المحقِّق محمد أبو الفضل إبراهيم، ثم وقف عند مصادر كتاب المحاسن والأضداد وخصائصه؛ من افتقاره إلى الأصالة، والجدّة، ووحدة الموضوع، وما إلى ذلك من خصائص (الجاحظ، 1996، ص11-15).

ويخرجُ أبو ملحم من ذلك كلّه إلى محاولة "صاحب كتاب المحاسن والأضداد أن يقلّد الجاحظ فلم يستطع، وظهر زيفُه لأنّ أسلوبَه يختلف عن أسلوب الجاحظ، وتفكيرَه يتعارض مع تفكير الجاحظ؛ إنه يفتقر إلى أصالة الجاحظ وعبقريّته الأدبيّة والفلسفيّة" (الجاحظ، 1996، ص16).

ويقسم يوسف فرحات تقديمه إلى أربعة أقسام، في أربع صفحات، يتناول في القسم الأول: حياة (الجاحظ)؛ من ميلاده، وحياته في خلافة المأمون، وحادثة تقديمه كتاب الحيوان إلى ابن الزيّات، وعلاقته مع ابن أبي دؤاد، وبعض الحوادث التي حصلت له، ثم الحديث عن مرضه ووفاته (الجاحظ، 1997، ص3-5)، والقسم الثاني يتحدّث عن شخصيّته؛ من صفاته الخَلقيّة والخُلقيّة والفكريّة التي أدّت به إلى المَيْل نحو المعتزلة (الجاحظ، 1997، ص5)، ويتحدّث في القسم الثالث عن آثاره وتنوُّع قضاياها؛ من أدب، وفلسفة، ودِين، وسياسة، وتاريخ، ومُجتمَع، وعلوم متنوّعة، ويقف عند نسبة بعض أعماله في بداية مشواره إلى كتّاب مشهورين (الجاحظ، 1997، ص5-6).

أما القسم الأخير فيتحدّث عن كتاب (المحاسن والأضداد)، فيُشير إلى اهتمام المستشرقين من أمثال (فلوتن) بمؤلَّفات الجاحظ، ويذكر قضيّة الشكّ في صحّة نسبة الكتاب إليه؛ وذلك بسبب عدم ذكره ضمن لائحة كتب الجاحظ الواردة في مقدّمة كتاب الحيوان، ويُجلّي خصائص أسلوب الكتاب؛ فيخلص فرحات إلى أنّ هذا الكتاب نُسِب إلى الجاحظ كونه قد اختلس مقاطع وأقسامًا جاحظيّة أدرجها الجاحظ في مؤلّفاته الأخرى، وقد أبقى كتابَ المحاسن والأضداد على اسمه أسوة بما فعله بعض الدارسين (الجاحظ، 1997، ص6).

ويتكوّن تقديم طبعة انتشارات الشريف الرّضيّ من ثماني صفحات، تنوّعت موضوعاتها؛ من شهرة مؤلّفات الجاحظ، ومحاولة الكتّاب والنّقاد في عصره تحقيقَ الشهرة بتعرُّضهم لكتاباته، فيجد القارئُ النّقادَ بين اثنين: متحزِّب له أو متعصِّب عليه (الجاحظ، 2002، ص5)، ثم تقف عند ولادته وحياته في البصرة، وأثرها في حياتـــــه الثقـافيّـة والعلمـــيّة (الجاحظ، 2002، ص6-7).

وتتحدّث هذه الطبعة عن آثاره وطريقته في الكتابة، فذكرت بعضَ آثاره وقسّمتها إلى موضوعات ستّة (الجاحظ، 2002، ص7-10)، وتنتقل إلى وصف كتاب (المحاسن والأضداد) من حيث خصائصه الأسلوبيّة، ومصادره، والموضوعات التي تضمّنها، وتتحدّث عن الصعوبات التي واجهت المحقِّقين عند قراءة هذا الكتاب ونشره، واعتمادها على طبعة مطبعة السعادة (الجاحظ، 2002، ص10-12).

ثالثًا- الفهارس:

تشترك طبعات (فلوتن) والخانجي وعطوي وعيتاني في افتقارها إلى الفهارس المتخصّصة، وتكتفي بفهرس للموضوعات، أمّا نشرات علي أبو ملحم ويوسف فرحات وانتشارات الشريف الرضيّ فقد احتوت علاوة على فهرس الموضوعات فهرسًا آخر، وهو فهرس المصادر والمراجع، وتختلف مواضع فهرس الموضوعات؛ إذ جاءت في بداية الطبعة عند فلوتن والخانجي، أما عطويّ فجعل الفهرس في نهاية الكتاب.

يُضيف علي أبو ملحم إلى فهرس الموضوعات فهرسًا للأعلام، فيُورد الكثير من الأعلام بترتيبها ترتيبًا هجائيًّا من دون الفصل بينها؛ من ذكور، وإناث، ومُدن، وبُلدان، فيضع العَلَم وبجانبه رقم الصفحة، ومن الأمثلة عنده على أسماء الأعلام من الذكور: "بكر، عبد الرحمن بن أبي 220" (الجاحظ، 1996، ص345)، وأسماء الأعلام من الإناث: "عبد المطلب، هند بنت 87" (الجاحظ، 1996، ص349)، وأعلام البلدان، مثل: "مصر 286" (الجاحظ،1996، ص351)، وأسماء مدن، مثل: "سمرقند 19، 28" (الجاحظ،1996، ص348)، وأسماء قبائل وأديان، مثل: "فزارة 95" (الجاحظ، 1996، ص350)، و"التوراة، 53" (الجاحظ، 1996، ص345).

أما طبعة يوسف فرحات فتُضيف إلى فهرس الموضوعات فهرسًا للقوافي امتدّ على خمس وعشرين صفحة، قسّمها وفق الترتيب الهجائيّ للقافية؛ فيضع القافية، وبجانبها اسم الشاعر، فالبحر، فرقم الصفحة، ومثال ذلك:

"باللعِبْ عمر بن أبي ربيعة الرمل 274" (الجاحظ، 1997، 323).

وزادت طبعة انتشارات الشريف الرضيّ على فهرس الموضوعات قائمة تضع فيها ما رجعت إليه من مصادر ومراجع للخروج بهذه الطبعة، وقد امتدّت هذه القائمة على ثلاث صفحات، رتّبتها ترتيبًا هجائيًّا، بدأتها بأسماء المصادر والمراجع، ثم وضعت اسم المؤلّف، ومكان نشره، وسنة نشره، وتجدها قد تضع السنة الهجريّة تارة، والسنة الميلاديّة تارة أخرى، وتجتمع أحيانًا السنتان الهجريّة والميلاديّة معًا، وقد تُورِدُ اسم الناشر أحيانًا، ومثال ذلك:

"رغبة الآمل من كتاب الكامل لسيد بن علي المرصفي- مصر، 1348هـ" (الجاحظ، 2002، ص424).

رابعًا- مُعالجة تآكل بعض أوراق المخطوطة:

اعتمد (فلوتن) في هذه النشرة على مجموعة من المخطوطات؛ ممّا ساعده في مُعالجة تآكل بعض أوراق المخطوطة، ومثال ذلك ما أورده في الهامش في حديثه عن بيت ابن أبي البغل، فقال:

" ..بياض في الأصل Et in lv praecedit spa- tium librum et in marg وقال VLCM′ om; آخر P solum"

(الجاحظ، 1898، ص100).

فيضع فيها النقص الحاصل في المخطوطات(VLCM)، والمخطوطة الوحيدة التي تضع كلمة (آخر)، وهي(P)، وفي مخطوطتَيْ (LV) يسبق بمسافة في المخطوطتين، وبياض في الأصل.

أما الخانجي فينقل ما طبعه (فلوتن) تمامًا دون التعريج إلى البياض الموجود في بعض نُسَخ المخطوطة، فكأنّه يعيد نشر طبعة فلوتن بكلّ ما فيها من دون إبداء أيّة ملاحظة، وكذلك الحال عند كلّ من عطويّ، وعيتانيّ، وأبو ملحم، وفرحات، وطبعة انتشارات الشريف الرضيّ، فلم تزد هذه الطبعات على كونها تشرح بعض الكلمات الصعبة، وتُترجم لبعض الأعلام الواردة فيها.

خامسًا- الضّبط بالحركات:

تهتمّ طبعة (فلوتن) بالضبط بالحركات، لا سيّما ضبط الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة الشريفة والأبيات الشعريّة، أما مَتْن الكتاب فيلمح فيه القارئ اهتمامًا أقلّ بالحركات، وقد أشار فلوتن في مقدّمته إلى مسألة الضبط، وكثيرًا ما يذكر في التعليقات أن الضّبط في هذا المصطلح أو ذاك مستمدٌّ من النسخة، ومن ذلك: "الا ان في الوجه رَدَّة " (الجاحظ، 1898، ص222)، فيُعلِّق فلوتن في الهامش:

o) sic legi c. Agh. Codd" (الجاحظ، 1898، ص222) "ردًا

ويمكن القول إن (فلوتن) أثبت ما كان موجودًا من ضَبْط في الأصل، وقابل بينها وبين باقي نُسَخ المخطوطة، كما أنه رجع إلى بعض المراجع ليدقّق الضبط المُتاح في النسخة (عبد الرؤوف،2015،ج3، ص217)، ومثال ذلك رجوعه إلى كتاب الأغاني للتثبُّت من اسم "عمرو[e]" (الجاحظ، 1898، ص379)؛ إذ أشار في الهامش إلى أنه:

e) codd. Hie et infra عمر cf. Agh. In ind" (الجاحظ، 1898، ص379)"

غير أنّ طبعة (فلوتن) في مُجملها لا تتمتّع بضَبْط كامل، أو حتى ضَبْط لكلّ ما يحتمل اللّبس، وعلى الرغم من ذلك فإنه يضبط كثيرًا من الكلمات، وهو يُهمل همزة القطع إهمالًا كبيرًا، كما في: "والله قالت فتحبّ ان اريكه ثانية قلت" (الجاحظ، 1898، ص343).

وافتقرت طبعة الخانجي إلى الضبط في مَتْن الكتاب باستثناء الآيات القرآنيّة والأبيات الشعريّة والأحاديث النبويّة التي ضبطها ضبطًا تامًا، وقد أثبتَ الشدّات والهمزات في مواضعها بخلاف نشرة فلوتن، وافتقرت نشرة عطويّ إلى الضبط بالحركات، وتجده قد اهتمّ بالشدّات، لكنه نسيَ الهمزات، وكذلك الحال في نشرة عيتانيّ، غير أن عيتانيّ قد أثبت تنوين الفتح في نشرته، أما علي أبو ملحم فقد ضَبَط بعض الحروف في هذه النشرة، وغاب عنه ضَبْط بعضها الآخر، ولكنه في الوقت ذاته اهتمّ بهمزات القطع والشدّات، وضبطت نشرة يوسف فرحات بالحركات الكلام المنقول جميعه، وأثبتت همزات القطع والشدّات، وغفلت نشرة انتشارات الشريف الرضيّ عن ضَبْط الحركات في الكتاب سواء أكان كلامًا منقولًا أم غير منقول، ولكنها اهتمّت بإثبات الهمزات والشدّات.

سادسًا- تصحيح الأغلاط:

يُقدّم (فلوتن) الكلام بتصويب للأغلاط في متون الصفحات، ويضع الخيارات المُناسبة للنص، فيُقدّم مثلًا كلمة (لجيم) ويعرضها في الهامش بحروف مختلفة، منها: (اللحيم، واللجم، واللجيم) (الجاحظ، 1898، ص133)، ويُحيلها كلّها إلى المخطوطات التي أخذها منها، ويصحّح الكلمات بوضع حرف أمام الكلمة في المتْن، وكتابة الكلمة في الهامش وبجانبها من اليسار رمز (cod) وتعني (النسخة)، ثم يضع رمز النسخة المخطوطة التي اعتمد عليها في هذه الكلمة؛ فكلمة (اللحيم) أخذها من نُسَخ (LPV)، وكلمة (اللجم) أخذها من نسخة (M)، وكلمة (اللجيم) أخذها من نسخة (`M)، وقد ساعده في ذلك -في هذه النشرة- كثرة النُّسَخ المخطوطة التي اطّلع عليها وهو يصحّح بعض الأغلاط، غير أنّ القارئ قد يجد بعض الأغلاط النحويّة غير المصحّحة؛ فهو لا يُصحّح ذلك في الهامش.

أمّا نشرة الخانجي فعلى الرّغم من أنّها تتكوّن من مئتَيْن وستّ وخمسين صفحة، فإن صاحبها لا يظهر في الهوامش إلا في سبعة مواضع؛ فهو ينقل ما وضعه (فلوتن) من دون التّعليق عليه في غالب الأحيان، غير أنه قد يُورِدُ تصحيحًا مع ذكر المصدر، ولكن ذلك قليل جدًّا، ومثاله: "قال وبلغ عائمة بنت عائم" (الجاحظ، 1906، ص102)، فيضع في الهامش: "هكذا في الاصل وفي نسخة عاتمة بنت عاتم.. وفي المسامرات غائمة بنت غائم" (الجاحظ، 1906، ص102).

ويعتمد عطويّ على طبعة (فلوتن) أيضًا، فطبعته صورة مُحسّنة عن طبعة الخانجي التي لم ترتقِ حتى إلى طبعة فلوتن، فلم يغيّر فيها شيئًا، ولكنّه ذكر تعدّد الروايات عن اسم عَلَم من الأعلام بعض الأحيان في الهامش، ونجده يُصحّح بعض الأغلاط، وذلك نحو: "ولا أفزع إلى غيْرِ الدعاءِ" (الجاحظ، 1969، ص105)، فذكر في الهامش أنّ الفعل المضارع (أفزع) قد جُزم من دون عامل يجزمه، ويغلب على عطويّ تصحيحه الأغلاط في الأبيات الشعريّة؛ وربما يرجع ذلك إلى تحقيقه الكثير من الدواوين الشعريّة، نحو: ديوان النابغة الذبيانيّ، وديوان عنترة بن شداد (الجاحظ، 1969، ص170)، ومثال ذلك أيضًا:

"قَدْ بَدَأتيه ما ذَكَرْتِ وَجَدِّي لَيْتَ شِعْري فَهَلْ لِهذا وَفاءُ"

(الجاحظ، 1969، ص111)

فقد صحّحه في الهامش على النحو الآتي: "والأصح "بدأتـــهِ" أما "بدأتيـه" فلا نـــرى لها وجـــهًـــا" (الجاحظ، 1969، ص111).

وتبدو طبعة عيتانيّ إعادة لطبعة الخانجي؛ فهو لم يضع إلا بعض الزيادات على طبعة الخانجي، وخرّج الآيات القرآنيّة، ومن ذلك ما تجده من إعادة طبعٍ لنشرة الخانجي في هذه النشرة، وهو ما أورده بالنّصّ عن هامش مساوئ البُخل: "قلت في هامش الأصل ما نصه وذكر جعفر بن محمد التميمي في كتابه الجامع في اللغة لشرعة المثل يقال هذا شرعة ذاك أي مثله وعلى هذا ناولوا في قول الخليل رحمه الله فكف وذكر الأبيات الثلاثة ثم قال يريد مثلها أي مثل الأولى وأنا أرى أن تكون شرعة ها هنا دينا وسنة قال هذا لها دينا" (الجاحظ، 1986، ص69)، فنقل عيتانيّ المْتْنَ والهامشَ من نشرة الخانجي (الجاحظ، 1906، ص66)، على أنه قد حذف بعض الهوامش.

أما أبو ملحم فيرجع في طبعته إلى المعنى اللغويّ للكلمة، ويعمد إلى تصحيحها في الهامش، ومثال ذلك: "ومن أمثال العرب: لا تمازح أمة، ولا تبكِ على أكمة" (الجاحظ، 1996، ص335)، فيصحّحها في الهامش: "الأصح أن تكون مأكمة لا أكمة. لأن معنى الأكمة الرابية وبها لا يتسق المعنى، أما المأكمة فتعني العجيزة وبها يتسق المعنى" (الجاحظ، 1996، ص335)، وكذلك في ترجمة الأعلام، أما في تصحيحه الأغلاط فلا يعود إلى النُّسَخ المخطوطة أو المصادر، إنما يُرجّح الكلمة تبعًا لما يراه، ومثال ذلك: "ليس بها حاءٌ ولا طين" (الجاحظ، 1996، ص123)، فيذكر في الهامش "ليس لكلمة حاء أي معنى هنا. وربما كانت تصحيفًا لكلمة جاه" (الجاحظ، 1996، ص123).

وأما طبعة يوسف فرحات فقد اهتمّت بشرح معاني الكلمات، وتخريج الآيات القرآنيّة وبعض الأبيات الشعريّة المختلف عليها، ولم تهتمّ بتصحيح الأغلاط إلا في مواضع قليلة كانت معظمها مأخوذة من الطبعات العربيّة السابقة، وبعضها الآخر منه، ومثال ذلك:

"فسرت خمسًا عوما وبعدَ خمس يوما" (الجاحظ، 1997، ص93)

وقد وضّح الغلط تبعًا للقاعدة في الهامش.

واعتنت طبعة انتشارات الشريف الرضيّ بتصحيح الأغلاط في هامش الطبعة، من دون إيراد تعليل لهذا التصحيح، ومثال ذلك: "وأن نقِرُّوا" (الجاحظ، 2002، ص236)، فصحّحتها إلى: "وأن نقرّ"(الجاحظ، 2002، ص236) ولم تسوغ ذلك، فيُحتَمل أنها رجعت إلى المصادر، أو استنادًا إلى مناسبة الوزن الشعريّ.

سابعًا- الزيادة والحذف:

يُقدّم (فلوتن) الزيادة والحذف تحت رمزَيْن في كتبه المنشورة، وهما: للزيادة (.add)، أو (Addidi)، وللحذف يضع فلوتن بجانب النقص في الهامش: (.om)، وعلى غير عادته في نشر بقيّة الكتب فإنّه يستعمل الزيادة والحذف كثيرًا؛ ولعلّ ذلك كان بسبب اطّلاعه على مجموعة من النُّسَخ المخطوطة لهذا الكتاب، ومثال ذلك للزيادة: "وقال الاصمعي رايت اعرابيًّا يكدح جبهته بالارض يريد ان يجعل[c]" (الجاحظ، 1898، ص182).

فيذكر في الهامش ما زادته نسخة سانت بطرسبرغ التي رمز لها بـ(P)، فيقول:

"فيها add p(C" (الجاحظ،1898، ص182)، فيُبيّن في الهامش أنّ كلمة (فيها) قد زِيدت في مخطوطة سانت بطرسبرغ التي رمز لها بحرف(p).

ومثال الحذف: "رَبَّ العِبَادِ وَزَحْزِحْنِي عَنِ النَّارِ[a]" (الجاحظ، 1898، ص183)، فيذكر في الهامش أنّ هذا البيت حُذف من مخطوطة (جامع آية صوفيا)، فيقول: "om c(a" (الجاحظ، 1898، ص183).

أمّا طبعة الخانجي فتُعيد نشرة فلوتن كما جاءت من دون التطرُّق إلى الزيادة والحذف، ومثاله ما ذكره في (محاسن مكر النّساء)؛ إذ أثبت ما أورده فلوتن: "فعاش ما عاش" (الجاحظ، 1906، ص174)، وفي المقابل ذكر فلوتن أنّ (ما عاش) حُذفت من نسخة (آية صوفيا)، وهذا ما لم يذكره (الخانجي)، وكذلك الحال فيما يتعلّق بـ(الزيادة)، ومثاله: "فلما أتى بالكتاب خرج إليه فدفع الكتاب" (الجاحظ، 1906، ص177)، فأثبت ما أورده فلوتن في نشرته دون ذكر أنّ نسخة (آية صوفيا) قد زادت (إليه) بعد كلمة (فدفع).

وكذلك الحال في طبعة عطويّ؛ الذي يُعيد ما نشره فلوتن من دون إشارة إلى الزيادة والحذف الواردة في الطبعة، ومن ذلك أنه أثبت ما أورده فلوتن في (محاسن الهدايا): "انها قرابة وصلة كالرحم الماسة" (الجاحظ،1969، ص214)، ولم يذكر في الهامش أنّ كلمة (صلة) قد حُذفت من نسخة (آية صوفيا)، ومثاله في الزيادة أنه أثبت ما أورده فلوتن في: "وفي مثله" (الجاحظ، 1969، ص224)، ولم يُبيّن في الهامش أنّ في نسخة (آية صوفيا) زيادة، وهي (أيضًا)، ويذكر عطويّ بعضَ الزيادات التي وضعها، ومثال ذلك ما أورده في: "(وقال) علي بن الجهم" (الجاحظ، 1969، ص228)، فيُشير إلى أنّه أضاف (وقال) حتى تستقيم العبارة، وهي غير واردة في بقيّة نُسَخ الكتاب.

أمّا عيتانيّ فقد أثبت في طبعته ما أورده فلوتن، ومثال ذلك في الزيادة: "وإن صلت شدد صولك" (الجاحظ، 1986، ص48)، فأثبت ما جاء عند (فلوتن)، ولم يُشِر إلى الزيادة الحاصلة في نُسَخ مخطوطات (المتحف البريطانيّ، والمكتبة الوطنيّة في فيينا، وداماد زاده وليدن)، كما ذكر (فلوتن)، إذ أورد الزيادة الحاصلة بعد كلمة (صلت) في هذه المخطوطات، وهي (به):

(الجاحظ،1898، ص65) "به.add MVLM (K"

وكذلك الحال في الحذف، ومثاله: "قال: وليت علينا الحجاج بن يوسف"(الجاحظ، 1986، ص46)، فقد أثبت ما وردَ عند فلوتن في مَتْن الكتاب، ولم يُشِر إلى أن (ابن يوسف) قد حُذفت في نسخة (سانت بطرسبرغ)، وهو ما أثبته فلوتن في هامشه.

وقد حاول أبو ملحم الإضافة على نشرة (فلوتن)، ولكنه لم يفعل شيئًا في هذا العُنصر من عناصر التحقيق، فاكتفى بما قدّمه (فلوتن) في نشرته، من غير الإشارة إلى مواضع الزيادة والحذف، ومن زياداته ما قام به في (محاسن الشجاعة): "وقدموا به إلى العامل، فبعث به معهم إلى الحجاج وكتب يثني على الفتية" (الجاحظ، 1996، ص105)، فقد أثبت ما ورد عند (فلوتن) في مَتْن نشرته، ولم يُشر إلى الزيادة الحاصلة في نسخة (سانت بطرسبرغ)، وهي (إلى الحجاج) كما فعل (فلوتن)، وكذلك الأمر في الحذف؛ إذ أثبت ما ذكره فلوتن دون الإشارة إلى الحذف في الهامش، ومثال ذلك: "وكان قد أبر على أهل هجر وناحيتها" (الجاحظ، 1996، ص105)، فأثبت ما ورد في طبعة (فلوتن)، من غير إشارة إلى أن (أهل) قد حُذِفت في نُسختَيْ (سانت بطرسبرغ، وداماد زاده وليدن) كما فعل (فلوتن) في هامش طبعته.

وأثبت فرحات ما ذُكر عند (فلوتن) من دون الإشارة إلى الزيادة والحذف، وممّا جاء عنده في الزيادة: "فقيل للقمان: احكم بيننا، قال: ارجموها" (الجاحظ،1997، ص228)، فأثبت ما ورد عند (فلوتن) في طبعته، ولم يُشِر إلى أنّ نسخة (آية صوفيا) قد زادت كلمة (لهم) بعد كلمة (قال)، ومثال ذلك في الحذف: "لكان في ذلك المؤونة العظيمة" (الجاحظ، 1997، ص229)، فأثبت ما عند (فلوتن)، ولم يُشِر إلى أنّ (في ذلك) قد حُذفت في نسخة (آية صوفيا)، كما ذكر ذلك (فلوتن) في هامش طبعته.

والأمر شبيه بذلك في طبعة انتشارات الشريف الرضيّ، فقد أثبتت ما ذُكر عند (فلوتن)، من دون الإشارة إلى الزيادة والحذف الواقعَيْن في نُسَخ المخطوطات، ومثاله في الزيادة: "قالت: يا عمّاه" (الجاحظ،2002، ص247)، فأثبتت ما ورد في طبعة (فلوتن)، ولم تذكر الزيادة الحاصلة في نسختَيْ (داماد زاده وليدن، والمكتبة الوطنيّة في فيينا)؛ إذ زادتا كلمة (هذا) بعد (عمّاه)، وكذلك الحال في الحذف؛ إذ أثبتت ما ذكره (فلوتن): "ما أحسن من حيها نعاسًا" (الجاحظ، 2002، ص253)، ولم تُشِر إلى أن نسخة (سانت بطرسبرغ) قد حذفتها.

ويتضح في عُنصرَي الزيادة والحذف أنّ (فلوتن) هو الوحيد الذي اعتمدَ على نُسَخ المخطوطات وقابل بينها، ممّا أعطاه فُسحة في المقابلة ودرجة أعلى من الدقّة؛ نظرًا لكثرة النُّسَخ التي اطلع عليها، أما بقيّة الطبعات فاقتصرت على إعادة نشر ما سبق لدى فلوتن، بَدءًا من الخانجي، وانتهاءً بطبعة انتشارات الشريف الرضيّ، فالطبعات جميعها اعتمدت على طبعة (فلوتن)، ولم تظهر فيها المقابلةُ بين النُّسَخ وإثبات الزيادة أو الحذف.

ثامنًا- التغييروالتبديل:

عمدَ (فلوتن) في هذا الكتاب إلى التغيير والتبديل مُحتَجًّا بمجيء هذا التغيير في إحدى النُّسَخ المخطوطة التي اطّلع عليها، ومن ذلك: "راسه كالعير الناشز" (الجاحظ، 1898، ص120)، فقد وردت (الناشر) في نسختَيْ (المتحف البريطانيّ)، و(سانت بطرسبرغ)، ولكنه اعتمد كلمة (الناشز).

أمّا طبعة الخانجي فالأصل عنده طبعة (فلوتن)، فلم يُغيّر أو يبدّل، ومثال ذلك: "فخجل الفرزدق وانصرف" (الجاحظ، 1906، ص133)، فيذكر في الهامش: "في هامش الأصل .. قيل أن هذه الردافة جرت بين أبي نواس وعنان جارية الناطفي والأبيات تروى على غير هذا" (الجاحظ، 1906، ص133)، وذلك ما أورده (فلوتن) في هامش البيت، فهو ينقل نقلًا حرفيًّا من طبعة (فلوتن)، دون تغيير أو تبديل في مَتْن طبعته.

وكذلك الحال عند عطويّ، فلم يُغيّر أو يُبدِّل في مَتْن طبعته أو هامشها، واعتمد على ما قام به فلوتن في طبعته، عدا ما قام به في مواضع قليلة، حين كتب بعض الملحوظات في هامش الطبعة، وأكثرها يتعلّق بالوزن الشعريّ، أما من حيث التغيير والتبديل، فاكتفى عطويّ بما قام به (فلوتن) من تغييرات وتبديلات في طبعته دون ذكر السبب، وفي مواضع قليلة كان يضع عبارة (في بعض النسخ) من دون أن يُبيّن هذه النُّسَخ، ومثال ذلك ما أورده في (غدر النّساء) "وفي قصرى اثنا عشر الف امرأة" (الجاحظ، 1969، ص150)، فذكر في هامش الصفحة أنّ بعض النُّسَخ قد وضعت (اثني) عوضًا عن (اثنا)، من دون وجه إعرابيّ، فغيّرها إلى (اثنا).

أما عيتانيّ فأعاد في طبعته نشر طبعة (فلوتن) من دون أن يذكر رأيه، أو أن يُعدّل على هذه الطبعة، فكانت طبعة فقيرة من حيث تعليقات الهامش، فلم يأتِ بشيء جديد، وعند تغييره كلمة ما، فإنه لا يذكر سببًا للتغيير والتّبديل الذي أثبته في طبعته، ولربما لم يحظَ بفرصة الاطلاع على النُّسَخ عند التغيير في مَتْن الكتاب، ومثال ذلك: "والله إن قتلت إلا نساء أسافلهن" (الجاحظ، 1986، ص39)، فنقل ما أورده (فلوتن)، لكنّه لم يذكر تعليقه؛ وهو أنه غيّر (إلا) وأثبتها في طبعته، لأنّ مخطوطة (سانت بطرسبرغ) ذكرت (في) عوضًا عنها (الجاحظ، 1898، ص51).

وكذلك الحال في طبعة علي أبو ملحم، فقد كانت طبعة (فلوتن) هي الأصل عنده؛ كونه أثبت ما أورده الخانجي في طبعته التي هي إعادة لطبعة (فلوتن)، ومثال ذلك ما ذكره في: (محاسن الصحبة وضده): "يا فاسق، خربت مهرجا نقذق" (الجاحظ، 1996، ص80)، فقد أثبت ما ذكره فلوتن في كلمة (خرّبت) من دون تشديدها، غير أن فلوتن ذكر في هامش صفحته أنّه غيّرها لمجيئها في النُّسَخ (أخربت) أو (أخبرت) في نسخة (المتحف البريطانيّ) (الجاحظ، 1898، ص66)، غير أن علي أبو ملحم قد وضع في أول هامش في بداية الكتاب ما قد غُيِّرَ وبُدِّلَ في المَتْن، وقابل بينه وبين ما جاء في كتب الجاحظ التي أُخذت منها هذه النصوص، نحو: (الحيوان)، و(رسالة فصل ما بين العداوة والحسد) (الجاحظ، 1996، ص18-25).

وينقل فرحات في طبعته ما ورد في الطبعات العربيّة التي أُخذت عن طبعة (فلوتن) ويُثبته، ولا يغيّر أو يبدّل شيئًا في هذا الكتاب، ولا يعلّل ما ورد في الهامش؛ لأنّه اعتمد على المنشور، ولم ينظر في النُّسَخ المخطوطة لهذا الكتاب، ومثال ذلك في (محاسن المفاخرة): "أفمنكم المزدلف صاحب العمامة؟" (الجاحظ، 1997، ص117)، فلم يوردْ ما ذكره (فلوتن) في سبب تغيير (الغمام) الواردة في نُسَخ المخطوطات إلى (العمامة) في هامش الصفحة (الجاحظ، 1898، ص137)، غير أنّه أشار إلى أن بعض الصفحات فيها نقص في الجملة ولا يدري ما هو، في حين إنّ الرجوع إلى طبعة (فلوتن) في الموضع نفسه لا يُظهر هذا النقص، وليست هناك إشارة إليه في الهامش، وذلك على الرغم من عودته إلى ستّ مخطوطات لهذا الكتاب، فاستعمل فرحات الأسلوب التعليميّ من دون الاهتمام بعناصر التحقيق؛ من مُقابلة، وتصحيح للأغلاط، وتغيير وتبديل، واهتمّ بالعناصر الأساسيّة في الكتاب؛ من شرح لبعض المعاني، وترجمة لبعض الأعلام المغمورة الواردة في النص.

أمّا طبعة انتشارات الشريف الرضيّ فقد اعتمدت على طبعة الخانجي، كما أوضحت في مقدّمة التحقيق (الجاحظ، 2002، ص11)، وهي الطبعة التي اعتمدت على طبعة (فلوتن) اعتمادًا تامًّا، ويجد القارئ في هامش طبعة انتشارات الشريف الرضيّ تركيبَيْن هما (وفي نسخة، وفي بعض النسخ)، فتبدّل وتغيّر التّراكيب والكلمات من دون تحديد النُّسَخ المعنيّة بذلك، ومثاله: "وروضةً تنقل في حُجرٍ" (الجاحظ، 2002، ص21)، فقد ذكرت في الهامش أنّ بعض النُّسَخ وردت فيها (تُقَلُّ) بمعنى تُحملُ (الجاحظ، 2002، ص21)، غير أنّها لم تذكر أيّ النُّسَخ ورد فيها (تُقَلُّ)، وأيّها أوردت (تنقل)، وعلى النّقيض من ذلك يذكر (فلوتن) أنه غيّر (تقّل) إلى (تنقل) تبعًا لنسخة (سانت بطرسبرغ) (الجاحظ، 1898، ص4)، وفي أحيان أخرى تبدّل وتغيّر في الهامش تبعًا لما ورد في المصادر، ومثال ذلك: " كُنْ كالسَّمَوْءلِ إذ طاف الهُمَامُ بهِ"(الجاحظ، 2002، ص108)، فتُبيّن أنها وردت في الديوان بـ (إذ سار)، وتذكر رقم الصفحة في الديوان.

تاسعًا- التعليق وشرح المعاني والمصطلحات:

يُفرد (فلوتن) في آخر نشرته ما أسماه (الإضافات والتصويبات)، ولكنه لا يشرح، إنما يُعلّق على بعض المحاسِن بمجيئها في بعض المصادر للجاحظ، نحو: (البيان والتبيين)، ولغيره، نحو: كتاب (الأغاني) (الجاحظ، 1898، صXV)، أما في مَتْن النشرة فتجد الشروح المختصرة في الهامش منسوبة إلى مصادرها، ومثال ذلك: ما ورد عند حديثه عن (قسامة بن زهير) (الجاحظ، 1898، ص24)، ولكنّه لم يعلّق بشيء في الهامش.

أمّا طبعة الخانجي فلا تهتمّ بشرح المعاني والمصطلحات، ولا تتجاوز التّعليقات في هامش هذه الطبعة عددَ أصابع اليدين، ومعظمها روايات ذُكرت في بعض المصادر، وتختلف عن طبعة (فلوتن) في عدم ظهور شخصيّة المحقِّق فيها، ومثال ذلك: ما ذكره عن رواية البيت الشعريّ:

"عَلِمَ النّساءُ بأَنَّني لا أَنثنى إذْ لا يَثِقْنَ بغيْرَةِ الأَزْوَجِ"

(الجاحظ، 1906، ص69)

فيذكر المشهور في رواية البيت "ممن يغار على النساء حفيظة البيت الخ" (الجاحظ، 1906، ص69).

ولا تنطوي طبعة فوزي عطويّ على شروحٍ للمعاني والمصطلحات، أو تعليقات ذيّل بها صاحب النشرة في الهامش، فكانت الهوامش فقيرة لا تحتوي إلا على بضع صفحات ضمّنَ فيها الناشرُ حديثًا عن بعض الأبيات، وكذلك الحديث عن طبعة عاصم عيتانيّ، فلا يُورد إلا هوامش قليلة وضع فيها تخريجًا لبعض الآيات.

وتتضمّن طبعة علي أبو ملحم شروحًا كثيرة للكلمات في الهامش، ولكنه لا يذكر المصدر الذي أخذها منه، ومثال ذلك: "اخرَوط: أسرع" (الجاحظ، 1996، ص113)، وكذلك الحال في نشرة يوسف فرحات؛ إذ يشرح بعض الكلمات في الهامش، ومثال ذلك: "الجام: الكأس" (الجاحظ، 1997، ص233)، والأمر نفسه في نشرة انتشارات الشريف الرضيّ، نحو: "المطير: ما أصابه المطر" (الجاحظ، 2002، ص355).

عاشرًا- تخريج الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة وضَبْطها:

يضبط (فلوتن) في طبعته الآيات القرآنيّة ويُخرّجها، فعند مجيء إحدى الآيات القرآنيّة في مَتْن النشرة بنصّها يعمدُ (فلوتن) إلى تخريجها بالإشارة إليها في هامش الصفحة، كما في: "أَلَمْ تَرَ الَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِم وَهُم أُلُوف حَذَرَ المَوْتِ فَقَالَ لَهُم اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ" (الجاحظ، 1898، ص365).

فيُورد في الهامش في التعليق "b" أنّها السورة رقم II (سورة البقرة)، وذلك بأرقام لاتينيّة، ويضع رقم 244 بالأرقام العربيّة الغُباريّة، للدلالة على رقم الآية؛ وذلك ليُميّز رقم السورة من رقم الآية.

أما عند إيراده الآيات الواردة في المَتْن، فإنه لا يحدّدها –طباعةً- بعلامات تنصيص أو أقواس مزهرة، كما هو معتادٌ في التحقيق، فتبدو كأنها جزء من المَتْن، غير أنه يحرص على ضَبْط الآية أو اللفظة القرآنيّة ضبطًا تامًّا، سواء كان ذلك نقلًا عن المخطوطة أو من عمله هو، وإن لم يُشِر في الهامش إلى كونها مضبوطة في المخطوطة، ويقدّم الحديث النّبويّ كأنه جزء من المَتْن، من دون أيّ علامات مميّزة، ولا ضبط تامّ، ولا يخرّجه في الهامش، فلا يُرجعه إلى أحد كتب الأحاديث، ومثال ذلك: "وقال صلعم النساء حبائل الشيطان" (الجاحظ، 1898، ص272).

أما الخانجي فيضع في طبعته الآيات القرآنيّة بين قوسَيْن، ولكنه لا يخرّجها، فلا يُبيّن رقم الآية، أو اسم السورة التي أُخذت منها، ولا يضبط حروفها، ومثال ذلك: "ما من مؤمن إلا والموت خير له من الحياة لانه إن كان محسنا فالله يقول (وما عِندَ الله خَيرٌ لِلأَبرارِ)" (الجاحظ، 1906، ص254)، وأمّا

الحديث النّبويّ فيقدّمه في المتْن من دون ضَبْط ولا تخريج له في الهامش، ويضع علامات مميّزة، ومثاله: ".. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من البيان لسحرا وإن من الشعر لحكما،" (الجاحظ، 1906، ص15)، فيضع نقطتين قبل الحديث، وفصلتين عند انتهائه.

وأما طبعة عطويّ فترد فيها الآيات القرآنيّة بين قوسَيْن، ولكنه لا يخرّج الآيات، ولا يُبيّن السورة التي أُخذت منها، ولا يذكر رقم الآية، وذلك مثل قوله تعالى: "(ومن يكن الشيطان له قرينًا فساء قرينًا)" (الجاحظ، 1969، ص136)، وهو يضع الحديث النّبويّ بين قوسَيْن، ولا يضبطه، ولا يخرّجه من كتب الحديث، ومثاله: "فوافق احدى كلمتيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الصوم وجاء السطية)" (الجاحظ، 1969، ص159).

ويضع عاصم عيتانيّ الآية القرآنيّة بين قوسَيْن مزهرَيْن، ونجده يذكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش، ومثال ذلك: "﴿وإِنْ أَدْري لَعَلَّهُ فِتْنَة لَكُم وَمَتَاعٌ إِلَى حِيْنٍ﴾" (الجاحظ، 1986، ص99)، فيضع في الهامش: "الأنبياء 111" (الجاحظ، 1986، ص99)، ويضع الحديث النّبويّ بين علامَتَيْ تنصيص، ولا يضبطه، ولا يخرّجه من كتب الحديث، وذلك نحو: "فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء ولا طلعت الشمس على ذي لهجة أصدق من أبي ذر" (الجاحظ، 1986، ص34).

أما علي أبو ملحم فلا يخرّج الآيات، وإنما يكتفي بوضعها بين قوسَيْن مزهرَيْن، ومثال ذلك: "﴿وما عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ لِلأَبْرَارِ﴾" (الجاحظ، 1996، ص337)، ولا يخرّج الحديث النبويّ الشريف، ولا يُميّزه من بقيّة النص، ومثاله: "وقال النبي صلى الله عليه وسلم: باعدوا بين أنفاس الرجال والنساء فإن كانت المعاينة واللقاء كان الداء الذي لا دواء له" (الجاحظ، 1996، ص249).

ويضع يوسف فرحات الآية بين قوسَيْن مزهرَيْن في المتْن، وذلك نحو: "﴿ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم﴾" (الجاحظ، 1997، ص300)، ويُخرّجها في الهامش، وهي "سورة البقرة الآية 243" (الجاحظ، 1997، ص300)، ولكنه لا يخرّج الحديث النبويّ، ولا يُميّزه من بقيّة النص ومثال ذلك: "وقال عليه الصلاة والسلام: "لو أهدي إليَّ ذراع لقبلت، ولو دعيت إلى كراع لأجبت" (الجاحظ، 1997، ص301).

وتضع طبعة انتشارات الشريف الرضيّ الآيةَ بين قوسَيْن مزهرَيْن في المتْن، ومثال ذلك: "﴿ولا يحسبنَّ الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي لهم ليزدادوا إثمًا﴾" (الجاحظ، 2002، ص418)، وتخرّجها في الهامش: "سورة آل عمران، الآية: 178" (الجاحظ، 2002، ص418)، في حين إنها لا تخرّج الحديث، ولا تُميّزه من بقيّة النص، وذلك نحو: "وقال (صلى الله عليه وسلم): النساء حبائل الشيطان" (الجاحظ، 2002، ص311).

الحادي عشر- عَزْو الأبيات الشعريّة وضَبْطها:

لا يهتم (فلوتن) بتخريج الأبيات الشعريّة، ولكنه يحرص -طباعةً- على كتابتها في سطر مستقلّ عن سائر الكلام، فهو يُقسّم الأبيات إلى صدر وعجز، مع ضبطهما ضبطًا كاملًا، كما في المثال الآتي: "وفيه يقول الشاعر:

هَاتوا كَجَعفَرِنَاh وِمَثْلَ عَلِينَا كَانَاi أَعَزَّ النَّاسِ عِنْدَ الخَالِقِk"

(الجاحظ، 1898، ص158)

فنجده لا يخرّج هذا البيت، إنما يضع في الهامش ما ورد في النُّسَخ المخطوطة من اختلاف للكلمات (الجاحظ، 1898، ص158)، ونراه في بعض الأحيان يرجع في الهامش إلى ديوان الشاعر أو أحد الكتب التي تجمع القائد والأبيات، ومثال ذلك: "وانشد ابو الحسينq بن فهم لأبي نواس

كَفَاكَ مَا مَرَّ عَلَى رَاسِي مِن شَادِنٍ* قَطَّعَ أَنْفَاسِيr"

(الجاحظ، 1898، ص213)

فيوثّق في الهامش "r" رجوعَه إلى ديوان أبي نواس ويذكر الصفحة، بالشكل الآتي:

(الجاحظ، 1898، ص213) "cf infra214, 5 وهيج وسواي. Diw.p.252 (r"

ويُورد الخانجي الأبيات الشعريّة كما وجدها في طبعة فلوتن، فإذا ذُكر اسم الشّاعر في طبعة فلوتن أثبته في نشرته، وإن لم يُورِد فلوتن اسمَ الشاعر في نشرته لم يذكره الخانجي، وهو يضبط الشعر ضبطًا تامًّا، ولا يُخرّج الأبيات الشعريّة، وذلك نحو: "وفي ذلك يقول الأعشى:

كُنْ كالسَّمَوْءَلِ إذْ طافَ الهُمامُ بِهِ في جَحْفَلٍ كَسَوادِ اللَّيْل جَرَّارِ"

(الجاحظ، 1906، ص48)

ومثال عدم ذكره اسم الشاعر: "وفي ذلك يقول الشاعر:

لَهُفَ نفْسِي على عَدِيّ وقدْ شا رَفهُ المَوْتُ واحْتَوتْهُ المَتُونُ"

(الجاحظ، 1906، ص48)

وكذلك الحال في الجزء من الأبيات، فإنه لا يُكمله في الهامش، نحو:

" فأَرْسِلِ المعرُوفَ في قومٍ نُكُرْ"

(الجاحظ، 1906، ص193)

واهتمّ عطويّ بصحّة أوزان الشعر، ومثال ذلك: "فاذا انت جلست فقولي حين تسمع زينب:

أَلا هَلْ لَنا قَبْلَ التَّفَرُّقِ لَيلَةٌ وَيَوْمٌ فَتَقضِي كلُّ نَفْسٍ مُناها"

(الجاحظ، 1969، ص134)

فيُشير في هامش الصفحة إلى أنّ "وزن العجز لا يستقيم إلا بعدم تنوين لفظة (نفس)، أو بروايته على الصورة التالية: "ويوم فتقضي النفس كلّ مناها" (الجاحظ، 1969، ص134).

وكذلك الحال في طبعة عاصم عيتانيّ؛ الذي لا يُخرّج البيت الشعريّ ولا يضبطه، ومثال ذلك: "فقال يخاطبه:

اصبر لها صبر أقوام نفوسهم لا تستريح إلى عقل ولا قود"

(الجاحظ، 1986، ص41) .

وكذلك الأمر في طبعة علي أبو ملحم؛ فلا يخرّج الأبيات الشعريّة، ومثال ذلك:

"فَلَيت من يضرِبُها ظالمًا تَجِفُّ يُمناهُ عَلى سوطِهِ"

(الجاحظ، 1996، ص178).

ويضع يوسف فرحات قبل الأبيات الشعريّة اسمَ البحر الذي جاءت فيه الأبيات، وذلك مثل: "وقال بعضهم [من البسيط]

إني امرُؤٌ حِمْيَرِيٌّ حينَ تَنْسِبُنِي لا مِنْ رَبيعةَ آبائي ولا مُضَرِ"

(الجاحظ،1997، ص116).

والأمر مثل ذلك في طبعة انتشارات الشريف الرضيّ؛ إذ تُضبط بعض حروف البيت، ويُذكر قبل البيت بحره بين قوسَيْن، ولكن الأبيات لا تخرَّجُ، ومثال ذلك: "وقال آخر (مجزوء الرجز)

قُلْ لِلملَّاحِ الحَدَقِ وِلِلحِسان الخِلَقِ"

(الجاحظ، 2002، ص255).

الثاني عشر- عزو الأمثال العربيّة وضَبْطها:

يجعل (فلوتن) الأمثال جزءًا من النّصّ غير منفصل عنه، فيُوردها من دون أن يضبطها أو يخرّجها، ومثال ذلك: "وقيل في المثل هو أجود من كعب بن مامة" (الجاحظ، 1898، ص82)، وكذلك الأمر في طبعة الخانجي؛ إذ لا يخرّج المثل، لكنّه يضبط ما أشكَلَ على القارئ، ويضعه بين نجمتَيْن، أو يضع فصلتَيْن قبل المثل وفصلتَيْن بعده، كما في: "قيل في المثل ،،أوفى من فُكيهة،،" (الجاحظ، 1906، ص47)، وكذلك طبعة عطويّ؛ فإنه لا يخرّج المثل ولا يضبطه، لكنه يضعه بين علامتَيْ تنصيص، ومثال ذلك: "قال: "في الصيف ضيعت اللبن"" (الجاحظ، 1969، ص133)، ويتعامل عيتانيّ مع المثل كأنه جزء من النص؛ فلا يضع له علامات مميّزة سواء قبله أو بعده، ولا يضبطه، ولا يخرّجه، نحو: "وقيل في المثل: هو أجود من كعب بن رمة وكان من أيد" (الجاحظ، 1969، ص58)، في حين يضع علي أبو ملحم المثلَ بين علامتَيْ تنصيص، لكنه لا يخرّجه ولا يضبطه، كما في: "وقيل أن أول من قال: " في الصيف ضيعت اللبن"، قتول بنت عبد" (الجاحظ، 1996، ص206).

أمّا فرحات فيضع المثل بين علامتَيْ تنصيص، ويضبط ما أشكَلَ في القراءة، ولا يخرّجه، ويشرح كلماته الغامضة، ومثال ذلك: "وقيل: إن أول من قال:" في الصيف ضيعتِ اللبن"، قتول بنت عبد" (الجاحظ، 1997، ص192)، فيشرح في الهامش أنّ التاء تأتي مكسورة في كل حال، ويذكر لِمَنْ يُضرب، أما نشرة انتشارات الشريف الرضيّ، فتضع المثل بين علامتَيْ تنصيص، ولا تضبطه، ولا تخرّجه، نحو: "إن أول من قال "في الصيف ضيعت اللبن"، قتول بنت عبد" (الجاحظ، 2002، ص267).

الثالث عشر- ترجمة الأعلام وتخريجها:

يقدّم (فلوتن) الأعلام في المَتْن، ولكنّه لا يضبط إلا ما أشكل من الحروف، وهذا نادرًا ما يقع، وإن احتوى العلَم على الشدّة فإنه يُثبتها، ومثال ذلك: "يقال له جحدر بن مالك" (الجاحظ، 1898، ص100)، فلم يذكر شيئًا عن هذا العَلَم في الهامش.

ومثال إثبات الشَّدة ما ورد عنده بالشكل الآتي: "والحسين الخليع وعمرو[b] الورّاق" (الجاحظ، 1898، ص194)، فنجده يضبط الرّاء بالشدة، أما في الهامش فيذكر أوجه قراءة العَلَم مع ذكر المصدر (الجاحظ، 1898، ص194).

أمّا الخانجي فلا يُترجم للعَلَم، ولا يُخرّجه في الهامش، وذلك نحو: "وقال لنكك البصري" (الجاحظ، 1906، ص255)، ولا يُقدّم عطويّ الأعلام ولا يضبطها، ومثال ذلك: "الفارعة بنت همام بن عروة بن مسعود" (الجاحظ، 1969، ص158)، وكذلك الأمر عند عيتانيّ، الذي لا يضبط العَلَم ولا يُخرّجه، ومن ذلك: "حدّث عمر بن يزيد الأسدي" (الجاحظ، 1986، ص137)، أما علي أبو ملحم فلا يضبط في نشرته العَلَم، وإنما يُخرّجه في الهامش، ولا يذكر المصادر التي أخذ منها المعلومات، ومثال ذلك: "قيل: أسر مصعب بن الزبير رجلا من أصحاب المختار" (الجاحظ، 1996، ص65)، فيذكر ترجمة للمختار في الهامش (الجاحظ، 1996، ص65).

وتندر في طبعة فرحات الترجمة للأعلام، ولا تضبطها بالحركات، ومثال ذلك: "مَهْمَا تقُولنْ فإني سامع حارِ" (الجاحظ، 1997، ص64)، فيُبيّن فرحات في الهامش سببَ نزع حرف الثاء من العَلَم (حار) ويُترجم له، أما نشرة انتشارات الشريف الرضيّ فتُترجم للعَلَم، وتذكر مصدر هذه الترجمة، وذلك مثل: "وبعث سعيد ابن حميد إلى أحمد بن أبي طاهر" (الجاحظ، 2002، ص403)، فتُترجم لأحمد بن أبي طاهر في الهامش، مع الإحالة إلى مصدر الترجمة وهو معجم الأدباء، وتوثيق الجزء والصفحة.

الرابع عشر- التّعريف بالأماكن، والمواضع، والبلدان، وتخريجها:

بالنظر في مَتْن طبعة (فلوتن) نجد الأمكنة والبلاد بلا ضَبْط ولا تخريج في الهامش، ومن ذلك ما أورده في محاسن حفظ اللسان: "وعلى باب سمرقند" (الجاحظ، 1898، ص2)، وينسحب ذلك على المواضع والبلدان والفرَق، ومثال ما أورده في (القبائل): "نَشَدْتُكَ يَا فَزَارَ" (الجاحظ، 1898، ص88)، فلا يقدّم في الهامش معلومة واحدة عن هذه الأماكن أو القبائل أو الفرَق، ولا يضبط الخانجي المكانَ ولا يخرّجه كذلك، نحو: "وعلى باب الرها" (الجاحظ، 1906، ص3).

وتتعامل طبعتا عطويّ وعيتانيّ مع الأماكن والقبائل تعامُلَ طبعة (فلوتن) معهما؛ فلا يضبطانها ولا يخرّجانها (الجاحظ، 1969، 1986، ص17، 58، 22، 62)، وكذلك الحال في طبعتَيْ علي أبو ملحم ويوسف فرحات فلا تضبطان الأماكن ولا القبائل ولا تخرّجانها، وذلك كما في الحديث عن جديس (الجاحظ، 1996، 1997، ص254، 234)، وعن ازدشير كذلك (الجاحظ، 1996، 1997، ص8،19).

أما طبعة انتشارات الشريف الرضيّ فتجدها تُعرّف بالأماكن في الهامش، وتذكر المصدر الذي أخذت منه التعريف، ومثال ذلك ما ورد في ترجمتها لمدينة الرَيّ، فهي تضبطها بهذا الضبط في المَتْن، وتُترجم لها في الهامش، مع الإشارة إلى أنها من معجم البلدان، مشفوعة بالجزء والصفحة (الجاحظ، 2002، ص408).

النتائج والتوصيات:

يرى بعضُ الباحِثين أنّ (فلوتن) واحدٌ من المستشرقين الذين ينتمون إلى المدرسة الهولنديّة، بحيث يسيرُ على نَهْج الاستشراق التقليديّ في دراسته الإسلامَ وعقيدتَه وظروفَ الفُتوحات، وكذلك في دراساته للفِرَق الإسلاميّة والمجتمعات التي انضوت تحت سِيادة الدولة العربيّة الإسلاميّة (جاسم، 2018)، في حين تُظهِر الدراسة خلاف ذلك؛ فقد تعامل (فلوتن) مع كتاب (المحاسن والأضداد) بكلّ حِرص، وعكسَ ذلك فَهْمُه لقواعد التحقيق.

ويَظهر أنّ طبعة (فلوتن) تفوّقت على الطّبعات العربيّة جميعها؛ كون المحقِّقين العرب لم يطّلعوا على النُّسَخ المخطوطة لهذا الكتاب، ممّا حرمَهم فُرصة التحقيق العلميّ الرصين والمُتقَن، فبقيت الطّبعاتُ جميعها ناقصة وبحاجة إلى نشرة جديدة متكاملة.

ويتضح ذلك في مفاصِل كثيرة في الطبعات جمعها، فيهتمّ فلوتن بمقدّمة النشرة وفق منهج واضح، فيضع مخطوطات هذا الكتاب، ويُرتّبها في ستّ مخطوطات، ويُقابل بين هذا الكتاب وكتاب (المحاسن والمساوئ)، ويُقدّم دراسة كاملة عن الكتاب وعلاقته بكتب الجاحظ الأخرى، في حين لم تعتمد باقي الطبعات إلا على نشرة (فلوتن)، بطريقة أو بأخرى.

وساعد اعتمادُ (فلوتن) في نشرته على ستّ مخطوطات في مُعالجة تآكل بعض المخطوطات، أمّا الطبعات العربيّة فتنقُل عمّا نشره فلوتن من دون التعريج إلى البياض الحاصل في نُسَخ المخطوطات، فلم تزد بذلك على كونها تشرح بعض الكلمات الصعبة، وتُترجم لبعض الأعلام الواردة فيها، وكذلك الحال في عناصر التحقيق جميعها.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: تجلّى جُهد (فلوتن) في نشره كتابَ (المحاسن والأضداد) في إبراز العنوانات وطباعتها، وإثبات ما كان موجودًا من ضَبْطٍ في النُّسَخ، وقد تبيّنَ رجوعه إلى بعض المراجع ليُدقّق في الضبط المُتاح في بعض النُّسَخ، أو يُرجّح بعضَه على بعض، ولكن الكتاب المدروس –في مُجمله- في صورته المحقّقة لا يتمتّع بضبط كامل أو بضبط لكلّ ما يحتمل اللبس، وعلى الرغم من ذلك فإنه يضبط كثيرًا من المصطلحات، وهو يُهمل في نشرته للكتاب المحقّق همزةَ القطع إهمالًا كبيرًا، ولا يعمدُ إلى استعمالٍ كاملٍ لعلامات الترقيم، علاوة على أنّه لا يُقسِّم الكتابَ إلى فِقرات؛ فما يرد من نصّ تحت العنوانات الفرعيّة يأتي عنده كتلة واحدة، ويوثّقُ (فلوتن) الآيات القرآنيّة، ولا يهتمّ غالبًا بتخريج الأبيات الشعريّة، ويتحرّى ضبطَها ضبطًا تامًّا، وهو يهتمّ بالمقابلة بين نُسَخ المخطوط في هامشه، ويُفرد المساحةَ الكبرى للمُقابلة بين النُّسَخ.

وتتّسم بعضُ طبعات العرب لكتاب (المحاسن والأضداد) بضَعْف تحقيقها؛ وذلك بسبب قِدَم الطبعة زمنيًّا، وعدم رجوعها إلى مخطوطات الكتاب، وقد يرجع ذلك إلى عدم اهتمام المحقِّق بالجانب التحقيقيّ، بقدر اهتمامه بشرح الكتاب ونشره، وتبيّنت الدراسة الحاجة إلى طبعة عربيّة جديدة محقَّقة لكتاب (المحاسن والأضداد).

المصادروالمراجع

الهنسي، أ. (2015). الجاحظ في الكتابات الاستشراقية الإسرائلية. *مجلة دراسات استشراقية*، 4، 193-226.

البيهقي، إ. (ت 320ه). *المحاسن والمساوئ*. القاهرة: دار المعارف.

الجاحظ، أ. (1898). *المحاسن والأضداد*. لندن: مطبعة بريل.

الجاحظ، أ. (1906). *المحاسن والأضداد*. القاهرة: مطبعة السعادة.

الجاحظ، أ. (1912). *المحاسن والأضداد*. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

الجاحظ، أ. (1914). *المحاسن والأضداد*. القاهرة: مطبعة الفتوح الأدبية.

الجاحظ، أ. (1950). *المحاسن والأضداد*. صيدا: مكتبة العرفان.

الجاحظ، أ. (1969). *المحاسن والأضداد*. بيروت: دار صعب.

الجاحظ، أ. (1986). *المحاسن والأضداد*. بيروت: دار إحياء العلوم.

الجاحظ، أ. (1996). *المحاسن والأضداد*. بيروت: دار مكتبة الهلال.

الجاحظ، أ. (1997). *المحاسن والأضداد*. بيروت: دار الجيل.

الجاحظ، أ. (2002). *المحاسن والأضداد*. طهران: انتشارات الشريف الرضي.

الجاحظ، أ. (2002). *رسائل الجاحظ- الرسائل الكلامية*. بيروت: دار مكتبة الهلال.

الجاحظ، أ. (1978). الفصول المختارة من كتب أبي عثمان الجاحظ. *مجلة المورد*، بغداد، 7(4)، 162-255.

جاسم، أ. (2018). آراء فان فلوتن في الفتوحات العربية الإسلامية من خلال كتابه السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات المهدية في ظل خلافة بني أمية: دراسة نقدية. *مجلة الآداب*، 124، 149-176.

الدروبي، م. (1994). *آثار الجاحظ: دراسة توثيقية. رسالة ماجستير*، الجامعة الأردنية، الأردن.

أبو رحمة، ع. (2016). تحقيق نسبة " كتاب التاج" إلى الجاحظ: مقاربة مورفولوجية. *مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية*، 5 (8)، 697-749.

عبد الرؤوف، م.، وجلال، إ. (2015). *جهود المستشرقين في التراث العربي*. القاهرة: مكتبة الآداب.

يوسف، م. (1994). الجاحظ في كتابات المستشرقين. *مجلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويّات*، 12(1)، 93-143..

References

Albahinsi, A. (2015). Aljahiz fi alkitabat aliastishraqiat al'iisrayiliati. *Majalat dirasat astishraqiati*, 4, 193-226.

Albayhaqi, I. (t 320hi). *Almahasin walmasawiu*. Cairo: Dar almaearifi.

Aljahizi, A. (1898). *Almahasin wal'addadi*. London: Bril Library.

Aljahizi, A. (1906). *Almahasin wal'addadi*. Cairo: Alsaeadati Library.

Aljahizi, A. (1912). *Almahasin wal'addadi*.Cairo: Altijariat Alkubraa Library.

Aljahizi, A. (1914). *Almahasin wal'addadi*. Cairo: Alfutuh Al'adabiati Library.

Aljahizi, A. (1950). *Almahasin wal'addadi*. Sayda: Aleirfan Library.

Aljahizi, A. (1969). *Almahasin wal'addadi*. Beirut: Dar Saeb.

Aljahizi, A. (1986). *Almahasin wal'addadi*. Beirut: Dar 'Iihya' Aleulumi.

Aljahiza, A. (1996). *Almahasin wal'addadi*. Beirut: Dar Alhilal Library.

Aljahizi, A. (1997). *Almahasin wal'addadi*. Beirut: Dar Aljil.

Aljahizi, A. (2002). *Almahasin wal'addadi*. Tahran: antisharat alsharif alradi.

Aljahizi, A. (2002). *Rasayil aljahiz- alrasayil alkalamiati*. Beirut: Dar Alhilal Library.

Aljahizi, A. (1978). Alfusul Almukhtarat min Kutub 'abi Euthman Aljahiz.*Majalat almurdi, Baghdad*, 7(4), 162-255.

Asimi, A. (2018). Ara' fan flutin fi alfutuhat alearabiat al'iislamiat min khilal kitabih alsaytarat alearabiat waltashayue walmuetaqadat almahdiat fi zili khilafat bani 'umayata: dirasat naqdiatun. *Majalat Aladab*, 124, 149-176.

Aldurubi, M. (1994). *Athar aljahiz: dirasat tawthiqiat. Master's thesis*, aljamieat al'urduniyati, al'urdun.

Abu rahmata, E. (2016). tahqiq nisba " kitab altaaji" 'iilaa aljahiz: muqarabat murfulujia. *Majalat jamieat tayibat liladab waleulum al'iinsaniati*, 5(8), 697-749.

Eabd alrawuwfa, M., & Jalal, I. (2015). *Juhud almustashriqin fi alturath alearabii*. Cairo: maktabat aladab.

Yusif, M. (1994). Aljahiz fi kitabat almustashriqina. *Majalat 'abhath alyarmuk silsilat aladab wallghwyat*, 12(1), 93-143.